

تحرك عاجل

طالب لجوء يواجه خطر التسليم والتعذيب

تستعد السلطات الروسية لترحيل وتسليم طالب اللجوء مامير نيماتوف بتهم يعتقد فريق الدفاع عنه بأنها ملفقة وذات دوافع عرقية. وفي حالة تسليمه إلى قرغيزستان، فإنه سيواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

ففي أغسطس/آب 2010، فرّ مامير نيماتوف، وهو من أصل عرقي أوزبكي، من روسيا الاتحادية، بعد أيام من اندلاع مصادمات عنيفة بين جماعة من أصل عرقي قرغيزي وأخرى من أصل عرقي أوزبكي في جنوب قرغيزستان. وكانت دائرة الهجرة في روسيا الاتحادية قد منحت لجوءاً مؤقتاً لجميع الأشخاص من أصل عرقي أوزبكي الذين فروا من وجه العنف. ورفض مكتب المدعي العام جميع طلبات التسليم لأن عودة الأوزبك تعتبر غير آمنة. بيد أنه في 4 مايو/أيار أيد على نحو غير متوقع طلباً آخر لتسليم مامير نيماتوف بتهم القتل والمشاركة في الاضطرابات الجماهيرية، مع أن طلب اللجوء الذي قدمه نيماتوف كان قيد النظر، وكان الأوزبك مستهدفين بشكل غير متناسب من قبل قوات الأمن في جنوب قرغيزستان.

وفي 25 يونيو/حزيران، رفضت المحكمة العليا لجمهورية ترستان الروسية دعوى استئناف قدمها فريق الدفاع عن مامير نيماتوف ضد أمر التسليم، متجاهلةً مرسوماً أصدرته المحكمة العليا لروسيا الاتحادية في 16 يونيو/حزيران، تضمنت تكرار التزامات روسيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأمر المحاكم بعدم الموافقة على طلبات التسليم إذا كانت هناك مخاوف مبررة من احتمال تعرّض الشخص المزمع تسليمه للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

ويعتقد فريق الدفاع عن مامير نيماتوف أن التهم الموجهة له ملفقة وذات دوافع عرقية. ومن المقرر عقد جلسة الاستئناف النهائية في 7 أغسطس/آب في المحكمة العليا لروسيا الاتحادية. ويصر مامير نيماتوف على أنه لم يلعب أي دور في أحداث العنف التي اندلعت في يونيو/حزيران 2010، لأنه كان في ذلك الوقت في مخيم اللاجئين على الحدود مع أوزبكستان.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه في حالة إعادة مامير نيماتوف إلى قرغيزستان، فإنه سيكون عرضة لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولاسيما الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة والحبس في أوضاع قاسية ولاإنسانية ومهينة إثر محاكمة جائرة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة الروسية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، يجب تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى إلغاء أمر تسليم مامير نيماتوف ؛
- دعوة السلطات إلى احترام ومراعاة التزامات روسيا الاتحادية بموجب القانون الدولي، ومرسوم المحكمة العليا رقم 11 بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2012 القاضي بعدم إعادة أي شخص قسراً إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 14 سبتمبر/أيلول 2012 إلى :

Prosecutor General

Yurii Ya. Chaika
Bolshaia Dmitrovka 15 A
Moscow 125993
Russian Federation
Fax: +7 495 987 58 41
Email: prgenproc@gov.ru

Salutation: Dear Prosecutor-General

Minister of Foreign Affairs

Third department on CIS countries
M. A. Peshkov - Director
Ul. Smolenskaya-Sennaia pl, 32/34
Moscow 119200
Russian Federation
Fax: +7 499 241 21 75 (if voice answers, ask for "Fax")
E-mail: 3dsng@mid.ru

Salutation: Dear Minister

وإرسال نسخة إلى:

Chair of the Supreme Court
Vyachslav Mikhailovich Lebedev
Povarskaya ul. 15

Moscow 121260
Russian Federation
Fax: +7 495 695 51 72
+7 495 691 98 77
Email: nikibor@vsrf.ru

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم.

وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية على النحو التالي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدة بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

طالب لجوء يواجه خطر التسليم والتعذيب

معلومات إضافية

أسفرت أربعة أيام من أعمال العنف التي اندلعت بين الجماعة العرقية القرغيزية والجماعة العرقية الأوزبكية في مدينتي "أوش" و"جلال أباد" بجنوب قرغيزستان في يونيو/حزيران 2010 عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، كما أرغم مئات الآلاف على الفرار من منازلهم. وفي حين أن جرائم خطيرة ارتكبت على أيدي أفراد من كلتا الجماعتين العرقيتين، فإن معظم الأضرار والإصابات قد وقعت في صفوف الأوزبك. ومنذ ذلك الحين تأكد ذلك مراراً من خلال الأرقام الرسمية المعلنة. بيد أن السلطات ظلت باستمرار ترفض الاعتراف بتلك الحقيقة علناً.

في مايو/أيار 2011 رفضت السلطات نتائج لجنة التحقيق الدولية في حوادث العنف التي وقعت في يونيو/حزيران 2010، والتي أشارت إلى وجود أدلة قوية على أن الجرائم ضد الإنسانية ارتكبت ضد الأوزبك في مدينة أوش إبان حوادث العنف.

وبدلاً من ذلك قالت السلطات إن القرغيز هم الذين تعرضوا لجرائم ضد الإنسانية، ولكن لم يتم التحقيق في أي من هذه الجرائم ضد الإنسانية أو ملاحقة مرتكبيها قضائياً.

يتحدث مراقبو حقوق الإنسان في الوقت الراهن عن عدد أقل من الاعتقالات التعسفية، ولكن أفعال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين لا تزال تُرتكب بصورة اعتيادية: إذ يتم توقيف الأشخاص في الشوارع أو اقتيادهم إلى مراكز الاعتقال؛ ويتم تفتيش منازلهم أثناء عمليات الاستجواب وفي مراكز الاعتقال قبل المحاكمة؛ وأثناء التحقيق في الجرائم، يبدو أن أفراد الشرطة استمروا في استهداف الأوزبك والتهديد باتهامهم بارتكاب جرائم خطيرة، من قبيل القتل، أثناء حوادث العنف التي وقعت في يونيو/حزيران 2010، بهدف ابتزاز الأموال منهم. كما أن الأشخاص الذين عادوا من العمل الموسمي في روسيا أو كزاخستان، أو أفراد العائلات الذين لديهم أقرباء يعملون خارج البلاد، يتعرضون بشكل خاص للاعتقال التعسفي والترهيب والابتزاز بافتراض أنهم يملكون المال والعملات الصعبة. ويساور مراقبي حقوق الإنسان قلق من أن الأوزبك سيظلون عرضة للتهديد بالملاحقة القضائية بتهمة التواطؤ في حوادث العنف التي وقعت في يونيو/حزيران 2010، وذلك نظراً لأن قانون التقادم لهذه الجريمة - إثارة الاضطرابات الجماهيرية - سيظل نافذ المفعول لمدة خمس سنوات أخرى. ولا يزال الأقرباء مترددين في تقديم شكاوى إلى الشرطة والمدعين العامين بشأن أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يتعرض لها المعتقلون الأوزبك، أو الترهيب والابتزاز، وذلك خوفاً من العمليات الانتقامية. وفي التقرير الذي قدمه في فبراير/شباط 2012 بشأن زيارته إلى قرغيزستان، أعرب المقرر الخاص المعني بالتعذيب عن قلقه لأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق التحقيقات ظلت تُرتكب بلا هوادة في الأشهر الأخيرة."

ومنذ أواسط 2011، ما انفك المحامون الذين يدافعون عن الجماعة العرقية الأوزبكية يتعرضون للتهديدات والاعتداءات الجسدية، حتى في قاعة المحكمة. كما عجزت المحاكم على كافة المستويات، ومنها المحكمة العليا، عن استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب.

الاسم: مامير نيماتوف

النوع الاجتماعي: ذكر